مجلة العلوم الإنسانية ـــــــ عدد 23 - جوان 2005، ص.ص.41- 59

مستوجبات التغيير التربوي في الجزائر

ملخص

ليس التغيير التربوي بالظاهرة مثار الخلاف من حيث المبدأ، فجميع النظم التربوية تقتضي إعادة نظر ودقة تصويب للمسعى التعليمي باتجاه الغايات التي تنسجم ومتغيرات الأبعاد الزمانية، وهي لكي تقوى على التماسك الذاتي والاتساق مع مكونات هويتها الوطنية بوصفها ثوابت، ومتغيرات المرحلة التي تعيشها، وجب أن لا يفسح للتلقائية رقع الفعل بل أن يعتمد التخطيط التربوي المبني على الوعي العلمي للواقع وتشوف المستقبل بقدر محترم من التنبؤ المؤسس على التحليل والتشخيص.

وفي هذا الإطار تمثل المقالة محاولة لطرح بعض من مستوجبات التغيير التربوي في الجزائر بعد عرض صورة عن الواقع التربوي الراهن من خلال رؤية تعمد إلى الاستفادة من البيانات ذات الصلة التي يمكن أن تفي بغرض الوصف، تمهيدا لتقديم تشوف عام لصورة بديلة تقصد المزاوجة بين معطيات الواقع الداخلي والخارجي من جهة وبين خصوصية النظام التربوي السوسيو ثقافية من جهة أخرى، مع الإشارة إلى أن المقالة تعتمد أسلوبا تأليفيا يقوم على جمع المادة العلمية والمعالجة التحليلية لها لتوصيف نظام التربية وبلورة مستوجبات التغيير التربوي، باعتباره من شروط ضمان وظيفية التربية أو غرضيتها الحضارية الشاملة.

أ. إبراهيمي الطاهر
د.جابر نصر الدين
جامعة محمد خيضر
بسكرة، الجزائر

المدرسة الجزائرية في المرحلة الراهنة تعيش لحظة ولادة مشهد اجتماعي جديد بحوامل ايديولوجية شديدة الصلة بالتحولات التي يعرفها العالم، ويشهدها الشأن الداخلي إن في المجال الاقتصادي أو في مجال الحياة السياسية الوطنية، وهي لحظة تاريخية مفصلية يصل امتدادها إلى المنظومة التربوية، لذلك فإن النظر إلى متغيرات المرحلة يستوجب توصيفا صارما بلا مساحات مجاملية، وبناء للبدائل الملائمة والتي في المتناول تحقيقها بكثير من الثقة واليقين في جهد مسحي شامل ينهض من التجربة الوطنية في التربية من جهة ومن الخبرة الإنسانية أيا كان منبتها شريطة إيفائها بعناصر البيئة المحلية وقدرتها على اشباع حاجات النظام التربوي غير ذات الصلة

Résumé

Tout le monde s'accorde sur la nécessité de la réforme du système éducatif. En effet, tous les systèmes éducatifs impliquent la remise en cause et la précision de l'objectif pédagogique orienté vers les finalités qui s'harmonisent avec les changements de la dimension chronologique afin qu'elle prenne la consistance nécessaire et qu'elle soit en harmonie avec les constituants de son identité nationale qui sont autant de constantes, et de changement de l'époque qu elle vit.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2005.

Nous devons éviter de nous laisser guider par les aléas, mais plutôt adopter une planification éducative, conçue sur la prise de conscience scientifique, et dans ce cadre, la présente recherche constitue un essai sur les nécessités de la réforme éducative en Algérie, après en avoir exposé une image sur la situation actuelle de la réalité éducative.

Il y'a lieu de signaler que cette intervention se base sur l'harmonie entre le rassemblement des données scientifiques et leur traitement analytique afin d'en montrer la nécessité de la reforme éducative considérée comme une des conditions qui assurent la fonctionnalité de l'éducation et de ses objectifs civilisationnels généraux.

بالأبعاد الخلقية من جهة أخرى، اعتبارا من أن الحاجة إلى الاستفادة هي من طبيعة تكنوقراطية، خصوصا ما يرتبط بالبيداغوجية والتسيير وغيرهما من النسق الشبيهة.

والسعي في السبيل المذكور هو مقصد هذه المقالة، وهي مطارحة تحاول حصر صورة الواقع التربوي وتخريج تقويم يرسم كبرى مكوناته، ومنها تمتد إلى تمثل بعض من قضايا التجديد التي يمكن أن تشكل استجابة لتفاعل بقايا بنواتج التنظير والفعل التربوي المنبثق عن عوامل داخلية وتحديات خارجية ضاغطة في اتجاهات توشك أن تكون آمرة بسفور، وهو ما من شأنه أن يحاصر السيادة الوطنية نفسها في شأن الاختيارات والأهداف و السياسة التربوية وهكذا فإن المقالة تقدم محاولة ترصد فيها الواقع من خلال بعض الحقائق ومن ثم التعرض للتحديات التي تستوجب عملا تغييريا مدروسا نحو مدرسة الغد في الجزائر.

1 – واقع التربية في الجزائر

واقع التربية في الجزائر تجليه خطابات عديدة في مشاهد بائسة، سماتها الضعف والتردي في الممارسات التنظيمية والبيداغوجية وفي الرؤية التنظيرية نفسها، وفي المقابل تجد تحاليل توعز ظواهر النقص إلى عواملها المادية واللامادية مبينة أن إنجازات التربية ليست هينة إذا ما تم فحص الشأن التربوي بنزاهة ودقة علمية، والأمر سيان من حيث الاعتراف بضعف الناتج التعليمي وبطء آداء النظام التربوي وقلة كفايته بالنظر إلى جملة من المتغيرات، سواءا كانت تسارع النمو المعرفي، أو ما تمليه التغيرات الجديدة التي تعرفها العلاقات الدولية.

والتربية في الجزائر لا تشذ في تلك الخصائص إلا من حيث الدرجة مع بلاد العالم الثالث بما فيها العالم العربي، حيث تذهب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى الاعتراف بضعف الكفاءة الداخلية للتعليم في البلاد العربية فتقول: 'وتتكاثر الشواهد على تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم في البلاد العربية، كما تتبدى في ارتفاع نسب الرسوب والإعادة، الأمر الذي يؤدي إلى طول بقاء الطلبة في المراحل الدراسة (1)، ويستخلص (مسارع حسن الراوي) بعد فحص لدراسات وتقارير أعدتها منظمات عالمية كاليونسكو، والمنظمات العربية والإقليمية كالأليسكو، ومراكز التربية العربية لدول الخليج واتحاد المعلمين العرب ومراكز البحوث القطرية، أن السمات البارزة التي تطبع التربية في البلاد العربية هي :

– التوسع الكمي : حيث يزداد عدد المتمدرسين خصوصا في المرحلة الابتدائية، كما أدت حملات محو الأمية إلى تحقيق نجاحات في بعض البلاد في عقد الثمانينات،

وأدى هذا التوسع الكمي إلى تضخم عدد المعلمين والأبنية المدرسية والتجهيزات والإنفاق، لكنها تبقى دون الحاجة التي تطمح إليها الشعوب.

– المركزية الخانقة في أجهزة وزارة التربية والتعليم مما انعكس سلبا في مجال التنفيذ.

– زيادة كلفة التعليم وانخفاض في نوعية انتاجيته

– فقدان التوازن في الخدمات التعليمية المقدمة للمواطنين مما يعني محدودية تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص وديمقراطية التعليم، وهو يفيد إذن الافتقار إلى الشعبية والتنوع.

– طغيان الإتجاه القطري في التعليم وتغليبه على الإتجاه القومي الداعي إلى الوحدة العربية، حتى صار التعليم وسيلة للدعاية والإعلام الذي يخدم السلطة بهدف اعداد كوادر لتسيير شؤون الدولة.

– فقدان التوازن في محتوى التعليم، وأنواعه إذ يغلب عليه الطابع النظري، ولا تجد الجوانب التطبيقية كالمهارات والاتجاهات والقيم الاجتماعية العناية الكافية، فهو تعليم يؤكد المحتوى والمادة ، أكثر من اهتمامه بـ : كيف نعلم ؟ وكيف نفكر ونحلل ونتخذ القرار ؟ ويتبين أن سياسة النظم التعليمية واستراتيجياتها هي في الأساس قطرية لا قومية، غربية المنشأ لا عربية، نظرية المحتوى لا علمية، قديمة وتقليدية لا متجددة معاصرة استهلاكية لا استثمارية، مستوردة وليست أصيلة، كل ذلك يجعلها غير قادرة على اعداد جيل يحقق الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية. (2)

وفي الجزائر تزايد اعداد المتمدرسين في جميع المراحل التعليمية بفضل سياسة توسيع التعليم، لكن تظل الأعداد أكثر في الأطور الثلاثة الأولى. ويبقى التعليم الثانوي دون الأهداف المسيطرة له، ونتائج الباكالوريا توضح صورة عن ضعف مردوده وهو ما يعكس حالة ضعف عام يوسم عمل المدرسة الجزائرية كلها، لم تفلح الجهود كلها في التغلب عليها، يزيد على ذلك دور المتاقن والتعليم التقني الذي يعرف نفورا من التلاميذ و الأولياء ولا وظيفية في المجتمع، وهكذا يظهر طغيان الإتجاه النظري على التعليم أكثر من الإتجاه التطبيقي، وتعرف الخدمات المدرسية تراجعا ملحوظا الشيء الذي انعكس على عمل المدرسة وخدماتها البيداغوجية، فشح الميزانية وتوقيف التوظيف منذ 1995، ساعدت على انخفاض نوعية انتاجية التعليم في جميع المراحل.

أمام تلك الوضعية تعلو حركة إصلاح التعليم بين أطراف إجتماعية كثيرة التي رغم إيمانها بضرورة الإصلاح، فإنها لا تراه بعين واحدة، ولا من فلسفة موحدة، فبعض يراه في العصرنة وآخر في الأصالة وهي ثنائية ما فتأت تميز خطاب طرفي المعادلة على الرغم من أن التنافر بين الطرحين يمكن ردمه بالحوار العلمي، إلا أن الانفعالية ظلت هي السائدة، وهو ما يجعل من التربية في الجزائر تتخلف عن مواكبة التغيرات المعرفية والعالمية التي يمر بها العالم في عصر العولمة، ويجبر التفكير والعمل الجديين لتغييرات تربوية فاعلة بدءا من الفلسفة التربوية التي يتعين أن تأخذ في

الحسبان حقيقة المجتمع الجزائري بأبعادها الحضارية، وأن تراعي روح العصر وأن تنظر إلى الآفاق و رهانات المستقبل.

وهذا يفرض معالجة شاملة للتربية تنطلق بداية من أن : ' التربة إذا نظرنا إليها كعملية تنشئة إجتماعية ، فإن وظيفتها الرئيسية تصبح إكتساب الأفراد ثقافة مجتمعهم، وعن طريق هذه العملية يكتسب الفرد الكفاية الإجتماعية والصفات السلوكية التي تؤهله للحياة في مجتمعه، وهنا تلتقي الفلسفة مع التربية باعتبارهما مجهودا مقصودا لتحقيق الوعي الاجتماعي عن طريق نقل التراث الثقافي والعمل على إعادة تفسيير وتجديد ثقافة المجتمع '. (3)، فأن تتشكل نظرة إجتماعية جديدة للتربية هو استجابة طبيعية لحركة المجتمع الجزائري، وهي النظرة التي تساهم في تشبيبها الأجيال الجديدة لأنها المعنية بإستمرار على بقاء المجتمع وتحصينه، وتقوية مكانته ودوره بين المجتمعات الأخرى، وهذا يقتضي فتح مجال المبادرة والإبداع لجميع الطاقات وتخليص التربية من نقائصها المسجلة لا سيما في النواحي التنظيمية، و الأمر هنا شبيه بحالة العالم العربي كما يرى (مسارع حسن الراوي) من أن المركزية ظلت هي الطابع السائد، وفي الاستقلال شكل الإرث السلبي للعهود السابقة ثقلا على النظم التعليمية ممثلا في البعد عن الأصالة العربية ومتطلبات المجتمع العربي ومشكلاته، لكن وبرغم ذلك تحققت نتائج في ظل الحكم الوطني كالتوسع في التعليم، وتكوين المعلمين وظهور بعض الإتجهات القومية في محتويات الدراسة. (4)

إن بلورة فلسفة واضحة للتربية هي مهمة حضارية تقع على المجتمع وقياداته، إذ كلما زادت وضوحا وتلاؤما مع حاجات المجتمع، نالت حظوظ النجاح والتوفيق، وكان الإجماع الوطني سندها، وفي هذا السياق يسجل (بو فلجة غيات) أن من مشاكل التربية في العالم الإسلامي أنها لا تتوفر على فلسفة واضحة ومنهجية متميزة تحدد معالم الطريق ونموذج الفرد الذي يجب تكوينه، بل ظل المنهج والهدف محل صراعات فكرية بين القديم والحديث وبين الإسلامي و الغربي وبين المحلي والدخيل، وزادت إشكالية التوفيق بين تلك الإتجاهات غموض وتناقض الموقف في المجال التربوي . (5)

ومعنى ذلك أن المدرسة تصير مجالا للصراع الإجتماعي – السياسي مما يقوض من فعاليتها في التعليم وفي البحث العلمي، ويعطل بالتالي من دورها الحضاري وجاهزيتها لمواجهة تحديات المرحلة : وعيا وفعلا. وتهزل نتائجها في وقت يجب أن تزيد فيه، وتضعف رؤيتها إلى مستقبل فتنكمش على الماضي تستهلكه وتكرره في دورات مناهجها التربوية بطريقة يغلب عليها الترديد والاستظهارويقل فيها النقد والإبداع وهما من مستوجبات البقاء والنجاعة.

ويأتي التعليم ناقصا على العموم رغم أن... نوعية التعليم هي المشكلة الأخطر، ورغم قلة الدراسات المضبوطة، تعم الشكوى من تردي التعليم في البلدان العربية، وتؤكد الدراسات القليلة المتاحة غلبة سمات ثلاث أساسية على ناتج التعليم في البلدان العربية : تدني التحصيل المعرفي، وضعف القدرات التحليلية والإبتكارية واطراد التدهور فيها. (6) والتربية في الجزائر يصيبها قليل أو كثير من تلك السمات وهو ما

يشيب كفاءتها الإجتماعية البيداغوجية بعيوب تعطل إنجازيتها، ووظيفتها في الحاضر والمستقبل.

إن العالم يعيش حالة اقتصادية غير مشجعة اقتصاديا، وممزقا سياسيا، وفي ظل هذه الإزدواجية تبرز قافلة كاملة من المشكلات والمصائب التي تلقي الأعباء على مستقبل الشعوب، حتى أن بعض العلماء قدموا استنتاجات وتنبؤات متشائمة مشكلين مدرسة تسمى' المدرسة الكونية ' لاهتمامها بعلاج قضايا الوجود البشري كله، واستخدم أصحابها أدلة أهمها، ازدياد الهوة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، هذه الأخيرة وحسب احصائيات معتدلة، يجب عليها مضاعفة انتاج الطاقة كل عشر سنوات إذا أرادت ادراك مستوى البلدان المتقدمة، وهو أمر مستحيل في المستقبل القريب، وفي المقابل يقترح مجموعة من العلماء يكونون 'مدرسة بديلة' أنه بإعادة النظر في استهلاك الطاقة على نطاق العالم كله وتطوير مصادر البديلة يمكن تخفيف عواقب استخدام المنتوجات النفطية على البيئة، أما مخاطر النمو السكاني فتجد حلها في ارتفاع الإنتاج الزراعي، أما البطالة فيكفلها تطور الإقتصاد الدولي المستمر الذي سيتطلب المزيد من اليد العاملة، وذلك بإعادة توزيع الفروع الإقتصادية وتعديل الهياكل التقليدية وتحويل البلدان النامية من دورها التصديري إلى دور المنتج. (7)

والتربية لابد لها أن لا تعيش على هامش الحياة العالمية والوطنية لأنها آداة المجتمع في تحقيق أهدافه وبناء مشروعه، وهي بذلك سند للنظم الإجتماعية الأخرى، ولا يمكن الحديث على التغييرات الإقتصادية في الجزائر بعيدا عن دور للمدرسة، فهي التي تكون اليد العاملة، والكفاءات التي تستوجبها عمليات التغيير وبالتالي تضمن لها مقدار النجاح المرغوب ، وبصرف النظر عن الصورة التي يرسمها العلماء عن مستقبل العالم متشائمة أم متفائلة، فإن الواقع يبين بما لا يدع أي مجالا للجدل بأنه لا مكان لمجتمع جاهل أو متخلف في هذا العالم، وأن اللحاق بالتقدم صار يتطلب جهودا أكبر وامكانيات أكثر سخاء وقيادة صارمة ووقتا أطول وأنه من شرطياته سياسة تربوية شاملة واعية مبنية على فلسفة تربوية مؤمنة بضرورة التغيير وجدواه وواقعيته في الآن نفسه.

والفلسفة تمثل الوعي النظري للواقع الإجتماعي الذي يعبر عن أوضاع الثقافة ومشكلاتها محاولا تعديلها وتطويرها، أما التربية فهي المجهود التطبيقي الذي يهدف إلى ترجمة هذه الفلسفة إلى مفاهيم وإتجاهات ومهارات سلوكية لدى الأفراد، وإلى إحداث تعديل على مستوى المؤسسات الإجتماعية لتدعيم تلك المهارات والإتجاهات. على نحو يجعل من الفلسفة النظرة العامة للتربية كما يرى (جون ديوي) وهذا يتطلب تكوين تصور واضح للمجتمع في أمور أساسية هي :

- طبيعة المجتمع
- طبيعة الإنسان المتعلم
- طبيعة الحرية
- طبيعة المعرفة

وهي أمور تعبر عن مضمون العملية الإجتماعية في واقع معين أي أنها تعكس تصور فلسفة تربوية. (8)

– والتربية في الجزائر بعد الإستقلال ظلت تبحث عن هويتها وطريقها وأهدافها عبر عمليات إصلاحية متعددة، ورغم أن نص أمرية 16 أبريل 1976 شكل لأول مرة الإطار الإيديولوجي الفلسفي لها إلا أن الجوانب التطبيقية لم تكن في الموعد وعرفت اعتلالات جعلت من قضية التربية قضية الساعة وقضية المختص وغير المختص، وبعد دستور 1989 ودخول عهد التعددية السياسية صار لزاما التفكير في نص يمثل قانونا توجيهيا للتربية والتكوين في الجزائر يصاغ انطلاقا من الواقع الإجتماعي ومن معالم المستقبل التي يفرضها العالم على جميع الشعوب.

2- تحديات التربية في الجزائر

المنظومة التربوية في الجزائر تجابه في وضعها الراهن تحديات من الداخل وأخرى من الخارج تمتزج خيوطهما وتتداخل في مساحات يصعب فرز هذه من تلك، وهي في كل ذلك مجبورة على مقابلة جبهة المستقبل بتحسس معالمه ومستوجباته بلا تردد. ومن ثم فان قدرتها على استيعاب حاجات المرحلة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا يعمل في صالح تعزيز جاهزيتها للدخول في المستقبل بضمانات كافية تحفظ للأجيال حقها في الوجود الكريم في هذا العالم المتغير، الذي يحكمه من امتلك ناصية العلم و التكنولوجيا وبالتالي السياسة والمال، ويتهاوى فيه من لا يقوى على ربح موقع في المنافسة العاصفة الجاري قيادتها من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

– ففي استطلاع ميداني لرأي قادة الفكر والنخب العربية، عن أهم المشكلات و التحديات التي يتوقعون أن يواجهها المواطن العربي ومجتمعه مع بداية القرن الواحد والعشرون على مستوى الوطن العربي كله تم حصر 50 مشكلة وتحد مستقبلي يمكن تصنيفها في ثمان مجموعات كبرى هي:

– تحديات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية، وتتضمن تخلف البنى الاقتصادية الأساسية والديون الخارجية

والضائقة الاقتصادية والبطالة وضعف القدرة الإنتاجية وارتفاع كلفة المنتوج وغياب الاستقلالية العلمية التكنولوجية.

– المسألة الاجتماعية لإفتقاد العدالة، والتفكك الاجتماعي والصراع القيمي والديني، ومشكلة الأقليات وأزمة الهوية، الأصالة والمعاصرة.

– المسألة الديمغرافية البيئية : ممثلة في الأمن الغذائي، والهجرة المعاكسة والانفجار السكاني، وتلوث البيئة، وندرة الموارد الطبيعية، وانخفاض مخزون الماء وشيوع القيم الاستهلاكية.

– المسألة الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية، مجسدة في انتشار ظواهر العنف وضعف الانتماء الوطني وروح الولاء، وعجز الأنظمة الحاكمة، وغياب الحرية

– الأمن الوطني والتهديدات الخارجية، وتطرحه قضايا الصراع العربي الصهيوني والأطماع الدولية والتهديدات الإقليمية والحروب الأهلية.
– مسألة التبعية والاستعمار الجديد وتدهور التضامن العربي الشامل وغياب استراتيجية التنمية الموحدة.
– المسألة الوحدوية القومية ويظهرها التشرد واهتزاز قيم العروبة وضعف العمل القومي ومؤسساته.
– المسألة التعليمية أين تبرز ضعف الكفاية الخارجية للتعليم العربي، وتدني الإنتاجية العلمية للجامعات، وانحطاط السياسات والإستراتيجيات التعليمية، وغياب التنسيق وتبادل الخبرات التعليمية، وعدم متابعة الاتفاقيات العربية، وخلصت الدراسة إلى فرز أهم عشر تحديات مستقبلية تتوقعها النخب العربية هي:

– التحدي التكنولوجي والمعلوماتي
– الوحدة والتشرذم العربي
– تخلف البنى والهياكل الاقتصادية
– الصراع العربي الصهيوني
– الأمن الغذائي
– الكفاية الداخلية والخارجية للتعليم
– ندرة الموارد الطبيعية
– الأطماع والتهديدات الدولية
– المشاركة والممارسة الديمقراطية
– الصراع القيمي والتفكك الاجتماعي. (9)

وتظهر النتائج المذكورة لتلك الدراسة أن النخب العربية على قدر عال من الإدراك الحضاري للأزمة الشاملة التي تعيشها الأقطار العربية، والمخاطر الحقيقية المحدقة بها من الداخل والخارج، هذا الأخير الذي يمثل فيه تحالف المشروعين الأمبريالي والصهيوني أم المخاطر على الوجود العربي كله. فتلك النتائج بقدر ما تعكس الضعف الشامل تبين الإستكانة والانطفاء الرسمي أو الشعبي الواجب أن يكون بدله حركة شاملة تقوم على التحريك العلمي للإمكانيات القائمة وقيادتها بما يخدم المصلحة الإستراتيجية للأقطار العربية مجتمعة أو منفردة، والمثل الأوروبي درس للعرب ومثل في الوحدة الفعلية،فرغم أن أوربا تقود التقدم في العالم،إلا أنها وجدت أنها بدون وحدة بين شعوبها ستخسر مواقعها المتقدمة، وستواجه تحديات الأمركة بلا قدرة تنافسية مكافئة.

– ومن نافلة القول إن النظام التعليمي لا يشذ عن حالة المجتمع كله، لذلك تقرر النخب العربية أنه بلا كفاية داخلية وخارجية، وهو خطر يرهن المستقبل على قدر عطائه اللاكافي في زمن لا تتوقف فيه التطورات العلمية والتكنولوجية إلا لتزداد تسارعا ، وتحتل فيه إسرائيل المرتبة 16 بنصيب 1.18% في الإنتاج العلمي في العالم في الفترة (1984 - 1989) و(1990 – 1995) (10). وأكبر تحد أن لا يتمكن النظام التعليمي فرض نفسه في مجال المنافسة العالمية لإنتاج ونقد المعرفة، ويكتفي

بالاستهلاك ما أمكنه استهلاكه منها،وأن تهجر العقول الذي استمات في إعدادها إلى الخارج لتستغل هناك بلا تكاليف الإعداد والتكوين.

– لقد تمكنت البشرية من إنجاز قفزة عظيمة في مجالات العلم والتقنية لم يعرفها التاريخ الإنساني من قبل، غير أن هناك صورة مخزية وكئيبة لأن تلك المنجزات العلمية لم تعد قادرة على تحقيق رفاهية البشر كلهم، فعمقت الهوة من حيث المستوى المعيشي بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، إذ يتركز 81 % من الإنتاج العالمي للسلع والخدمات في سبعة وعشرين دولة فقط، ويبلغ عدد سكانها 17 % من إجمالي عدد سكان العالم، ولا يزيد الدخل اليومي لنصف سكان الأرض على دولارين، كما زادت أرباح الأغنياء، وحاجة الفقراء، هذا ويجرى السباق نحو التسلح، الذي لا يمكن أن يكون فيه فائز بحكم طبيعة التكنولوجيا العسكرية التي تصبح غير ذات جدوى بعد مرور خمس سنوات على اختراعها بحسب الخبراء، وهو ما يعني ضياع النفقات الهائلة، وتنفق الولايات المتحدة ما يعادل إنفاق عشر دول عسكرية كبرى تأتي بعدها في المرتبة والأهمية، ويذهب معظم إنفاقها في توليد الأسلحة الذكية وارتفعت حصتها في سوق الأسلحة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي من 25% في 1987 إلى 52 % في 1998، وتحتل المرتبة الأخيرة بين 21 دولة صناعية متطورة في حجم مساعداتها لنهوض البلدان النامية. (11) فأمام التقسيم اللامتكافئ للعمل وهيمنة البلدان المتقدمة على العلم والتكنولوجيا في مجالات السلم والحرب يبرز تحد آخر للنظام التعليمي في الجزائر، الذي عليه أن يجد التوازن في تكوين كفاءات البحث العلمي وتطوير امكانات التحكم في التكنولوجيا وتطوير استخداماتها في مجالات الإنتاج والخدمات، كمرحلة انطلاق يعمل على توطينها بما يكفل الاستجابة لحاجات الاقتصاد الوطني.

ويأتي الاهتمام بالتعليم التقني وترسيخ تقاليده على مستوى التعليم الثانوي واحدا من ضرورات التقاطع مع طبيعة المرحلة وتحدياتها في المستقبل ، فثورة المعلومات هي ميزة أساسية في هذه المرحلة، والمجتمع مطالب بإنتاج المعلومات لمعرفة ما يدور حوله وما يحدث بداخله، وليقدم تلك المعلومات للقطاعات الاجتماعية الأخرى، وهذه عملية ضرورية للأداء الجيد والمردود الوافي، وتبدو مهمة النظام التعليمي هنا كبيرة، فهو الذي تقع عليه مسؤولية النهوض بإعداد كوادر البحث العلمي، وتولي مهمة البحث العلمي وترشيدها وتوجيهها نحو الأهداف الاجتماعية، وهي مهمة تتطلب تنظيما وتمويلا وترتيبات ومتابعة متميزة وعالية الدقة، وكل ذلك تحد يستدعي العمل الفعال وإلا ظل بعيد المنال.

لقد أحدث التقدم العلمي والتكنولوجي ثورة اتصالات أثرت على أسلوب حياة الناس في كل العالم، وتزايد الوعي بأن الأنماط الحالية للتطور الاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن تقوى أو تتعزز بشكل محدد بسبب تأثيرها الضار بالبيئة، ونجم عن الاتجاه نحو العولمة فوائد سريعة لبعض البلاد ومشكلات اجتماعية حادة لبلاد أخرى، وفرض على الاقتصاد التعديل والتنامي في بيئة آخذة في التغير السريع، ولهذا السبب فهو بحاجة إلى خلق قوة عمل منتجة ومرنة، ولذلك فالمواطنون ملزمون بكسب المهارات

الضرورية من أجل البقاء على قيد الحياة، إذ لا مجال لغير ذوي المهارات، واستجابة لهذه الخاصية فإن البرامج والأنشطة التعليمية يجب أن تستعد مسبقا التعليم من أجل التوظيف بما في ذلك المهن الحرة، وتنظيم المشروعات والتعليم من أجل المهارات الحياتية،ويعد التعليم الفني والمهني هو المكون الأساسي الأكثر ارتباطا باكتساب المعرفة والمهارات التي تتطلبها أغلب الصناعات التحويلية والخدمية، ويجب أن يعد هذا التعليم للقرن الواحد والعشرين لسد احتياجات (مجتمع المعرفة)، وليس الاحتياجات الخاصة بالثورة الصناعية.(12)

وتأسيسا على ذلك يمكن اعتبار افرازات الأحداث العالمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة،والسلم والحرب تحديات لابد على التربية في الجزائر من مراعاتها في أهدافها ومناهجها التربوية، فقد بات حتمية إنتاج المعلومات لتمكين الدوائر العلمية من، ودوائر صناعة القرار من ترشيد مساعيها وتنمية دورها ومردودها، وهو عمل يرتبط منطقيا بجعل التعليم من نوعية ملائمة لهذا المقصد من جهة، ومتمشية مع التغييرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني من خصخصة، ومجالات للتشغيل والاستثمار لم تؤلف في عهد الاقتصاد الممركز، ويعني ذلك أن تكون المدرسة على علاقة مدروسة مع سوق العمالة وعالم المهن حتى لا تكون عامل تنامي بطالة حملة الشهادات والمستويات المدرسية، ويبدأ هذا الدور باستنهاض التعليم التقني وإكسابه المشروعية الأكاديمية أولا، بالسهر على جعله يكافئ مستوى تكنولوجيا السوق، ومن ثم تمكينه من نيل مكانة اجتماعية لطالما افتقدها، وهو حتى يضمن المحافظة على تلك المكانة يحتاج إلى تطوير مستمر، وتجديد لمضامينه البيداغوجية عن طريق البحث العلمي الذي يستوجب شرطيات قيامه ونمائه تحول المجتمع من مجرد مستهلك للمعرفة إلى (مجتمع المعرفة) يستهلكها وينقدها ويساهم في إنتاجها، وهو ما تحتمه تحديات الثورة التقانية والمعرفية في عالم اليوم.

فالتسارع في ظهور فنون إنتاجية كثيفة المعرفة في العالم المتقدم، يدفع الدول النامية إلى إحداث تغييرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، وفي هياكل علاقاتها الدولية، انطلاقا من مستويات شديدة الضعف تجاه القوى الخارجية، خصوصا وقد عمدت الدول المتقدمة في قيادتها للتطوير التقاني إلى توجيهه بما يتفق بدرجة أكبر مع تركيبة المواد لديها، وهذا يؤكد دور المعرفة كعنصر إنتاجي حاكم، ومن ثم فإن المناطق التي (لا تعلم) تتعرض للتهميش المستمر، وهكذا لن يكون هناك عطاء إلا من خلال النهوض بالتعليم لا يقتصر على الفرد بل يساهم في رفع قدرات المجتمع على النمو، كما أن التقدم أصبح يقوم على امتزاج للمعارف العلمية، وإنشاء فروع جديدة وفتح المجال واسعا للعلوم الأساسية والتطبيقية، وتحقق الشبكة المكونة من منظومتي البحث و التعليم مزايا علمية متصاعدة من خلال تزويد المجالات العلمية المتجددة بخلفية ترفع من كفاءة كل منها. (13)

إن أحداث العلم والعالم، تفرض نفسها على النظام التعليمي في الجزائر، وتجعل من استيعابها مطلبا لا غنى عنه، لأن المجتمع الجزائري يعرف بدوره تغيرا يمس بنى

الاقتصاد والسياسة وغيرها وليس بممكن في ظل تلك التغيرات أن تظل التربية بعيدة عن مجريات الأحداث، التي تنسب إلى العولمة حينا، وإلى إجراءات الخصخصة التي طبعت حركة التغيير الاقتصادي في السنوات الأخيرة بدعوى إعادة الهيكلة وتطهير المؤسسات الاقتصادية وما صحب ذلك من تقنين يفتح المجال واسعا للاستثمار الخاص كاستجابة لمقتضيات العولمة، التي وبهذا المعنى تكون الخصخصة وجهها الآخر في الداخل ، وفي هذا السياق يذهب (محمد عابد الجابري) إلى أن العولمة واضحة الأهداف أنها والخوصصة تستهدف الدولة، والأمة، والوطن، وإذا سحبت تلك الكيانات فإن الذي يحل محلها جميعا هي الإمبراطورية العالمية، والإمبراطورية الجديدة في عصر العولمة ترتكز على:

- الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية التي تتولى التسيير والتوعية والقيادة عبر العالم، وهي بذلك تحل محل الدولة في كل مكان
- البشر المستهلكين، إلا أن الذين لا يستطيعون الشراء فهم لا يدخلون في عداد (أمة العولمة)، وسيتم التخلص منهم عن طريق (اصطفاء الأنواع).
- الفضاء السبرنيتي ، ويعني ((وطن)) جديد بدون جغرافيا ولا تاريخ، وبدون حدود، وبدون ذاكرة ولا تراث، إنه الوطن الذي تشيده شبكات الاتصال المعلوماتية الإلكترونية. (14)

ويبدو أن هذه الرؤية تذهب بعيدا محاولة تشوف أقصى أبعاد العولمة مظهرة أنها تعني إلغاء مفاهيم درج عليها العرف والقانون الدولي كالدولة والأمة، والوطن، ولا أحد يستطيع أن يماري في ذلك إذا قرأ الحركة التي تباشرها الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد الهجمة الشرسة التي تقودها ضد العراق من بداية عقد التسعينيات، وتواصلها تحت تسميات واهية أخرى كالإرهاب مثلا. غير أن الذي لم يحسم هو إمكانية بلوغ تلك الحركة نهاياتها القصوى، في المجالات كلها : الاقتصادية والسياسية والثقافية. فهي تقف في جبهة طويلة مليئة بالتحديات للمنظومات القطرية العالم ثالثية، لاسيما الإسلامية – العربية، لإدراك صانعيها وممثليها أن لها مخزونا حضاريا يستطيع أن يعيد إليه القوة في لحظة تتهيأ فيها شروط الإقلاع، ولذلك فإنها لن تتخلف في منع تلك الشروط من القيام وتحت أي مضلة، بما في ذلك من رسم حدود للنظم التعليمية القطرية وتعيين خطوط حمراء لا يسمح لها بتجاوزها، ومنظومة التعليم الجزائرية بدورها تعيش نفس الوضعية : ضيق داخلي في الإمكانات والسياسات والممارسات، محاصرة خارجية متعددة الألوان، يميزها تطور تقني ومعرفي قوي يجب عدم التخلف عنه، كل ذلك يفرض تبعات مباشرة على التعليم رصدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فيما يلي :

- سرعة الإيقاع وضخامة الإنجاز، إذ باتت المعرفة العلمية تتضاعف في أقل من عقد من الزمان بينما يتضاعف الإنتاج العلمي في أقل من عامين، وهذا يفرض على الفرد استيعاب كم كبير ومتجدد من المعرفة على امتداد سنوات العمر، وهو ما يطيل فترة التعلم، ويوزعها على مراحل متعاقبة، مما يجعل غير ممكن تزويد الفرد في

مستهل حياته بمخزون من المعرفة المتراكمة تجعله قادرا على ملاحقة المعارف التي تستجد.

– سرعة التغيير وتفاوت قدرات الإستعاب مع تقدم العمر تؤدي إلى تغير العلاقات الأسرية والعلاقات بين الأجيال المتتالية بما في ذلك أجيال المتعلمين، وبينهم وبين طلابهم .

– تزايد عدم التأكد تجاه المستقبل وهو ما يعمق الحاجة إلى القدرة على التنبؤ، وإلى مداومة اتخاذ قرارات ذات أهمية مصيرية إلى جانب القرارات الوظيفية المعتادة.

– هذا ويتيح التقدم الثقافي إمكانات تطوير التعليم وإتاحة وسائل التعليم، والوصول به إلى مختلف الأماكن أيا كان بعدها. (15)

وأمام تلك السرعة في كم ونوع المعارف التي هي سمة العالم في عصر العولمة تتأكد تتالياتها على النظام التعليمي في الجزائر الذي تحاول الجهات المختصة إصلاحه وتكييفه لمتطلبات العصر، ويتجاوز الأمر مجرد التفاعل التكييفي مع تحديات العصر إلى حسابات مستجدات عالم التكامل الاقتصادي الدولي، ونتائج عولمة العملية الإنتاجية، فرغم أن العولمة بصدد التشكل فقد بان نظام عالمي جديد تضعه الدول السبع الكبرى والشركات العابرة للقوميات وحركة رؤوس الأموال في العالم، والمؤسسات التي توجه حركة العلاقات وتغير طبيعة الأسواق.

ويعتبر تبادل المعلومات وسيلة لتقريب أدوات المعرفة لكنه بعيد عن السيطرة حتى يمكن الاطمئنان إلى سلامة المحتوى العلمي وتلاؤمه مع الأصول التربوية، كما نشطت حركة الخدمات التعليمية وفق إستراتيجية تحفظ للدول المتقدمة قدرتها الاحتكارية بدعوى حماية الملكية الفكرية التي صارت أهم من ملكية الثروات الطبيعية والمادية، وتبع كل ذلك بروز تيار فكري غالب في الدول المتخلفة يدعو إلى تهيئ المناخ الاستثماري دونما تطوير لرأس المال البشري، وهكذا صار النفاذ إلى الأسواق هو نفاذ إلى المجتمعات بأدوات جديدة، وهو ما يحتم على المنظومتين التعليمة والتربوية مواجهة ظاهرة المسخ الثقافي، وحماية المنظومة الثقافية نفسها والعناية بالجانب المهني الذي يعالج مباشرة الجوانب المادية، كما يعتبر تخلي الدولة عن النشاطات الاقتصادية التي تنتج للسوق، لفائدة القطاع الخاص عاملا قلل من الإنفاق على التعليم مما يؤدي إلى حرمان الفئات الاجتماعية الضعيفة من فرص التعليم – حتى الأساسي منه – وصار يروج أن التعليم فيما فوق التعليم الأساسي هو خدمة تفيد الفرد وعليه أن يتحمل تكلفتها . (16)

إن غلبة المنظومة الإعلامية الغربية تدك أركان الثقافة الوطنية وتقوض عمليات التنشئة الاجتماعية المعهودة إلى المؤسسة التربوية الرسمية، وتعيق الدور التلقائي للأسرة نفسها، وطغيان مصلحة الملكية الفكرية والصناعية على حساب ملكية الثروة الطبيعية، وقيام تيار فكري ينادي إلى الانفتاح الاقتصادي والثقافي تحت شعارات العصرنة و التقدم، وبروز القطاع الخاص وبداية انسحاب الدولة من ساحة الخدمة العمومية التقليدية، ضمن معاني جديدة لديمقراطية التعليم، ترغب في تحميل المتعلم

بعض أو كل تكلفة تعلمه في المراحل التعليمية المتقدمة، كل تلك الظواهر تنمو باتجاه تدريجي نحو الدخول إلى باب (الأمر الواقع) الذي لا مناص للمجتمع من قبوله والتعامل معه. وهي جميعا أحمال تبطئ من عطاء النظام التعليمي في الجزائر وتزيده ضعفا في الأداء والمردود. في الوقت الذي يجب أن يشهد انطلاقة سريعة نحو الأفضل وبالإضافة إلى تلك الحزمة من التحديات الخارجية المصدر. تطرح حزمة أخرى من العوائق من داخل المجتمع الجزائري ونظامه التعليمي الرسمي. فمشاكل التقويم التربوي. وتكوين المكونين والبرامج التعليمية والتسيير الإداري والبيداغوجي وضعف المردود التربوي وقدم المنشئات والتجهيزات المدرسية والصراع الدائر بين دعاة الأصالة ودعاة المعاصرة بين المطالبين بالتعريب والمترددين، جميع تلك القضايا تحديات لا يمكن إغفالها في أي نظرة مستقبلية للتعليم في الجزائر.

وتطغى قضية التعريب بشكل يؤكد أن المسألة تتجاوز الجوانب التقنية المرتطبة باللغة نفسها إلى جوانب فلسفية أكثر عمقا. خصوصا وأن العربية هي لسان القرآن ولغة الإسلام يذكر (محمد علي ضناوي) أن عمر بن الخطاب خاطب قواد فتح الأمصار فقال : "...فتفقهوا في السنة. وتفقهوا في العربية.... وأعربوا القرآن فانه عربي " ويروى عنه قوله : " تعلموا العربية فإنها دينكم وتعلموا الفرائض فإنها دينكم". لذلك قرر ابن تيمية أن معرفة العربية فرض واجب لأن الكتاب والسنة لا يفهم إلا بها. قال تعالى "إنا أنزلناه قرأنا عربيا لعلكم تعقلون "ولهذا السبب أتقن مسلمون غير عرب اللغة العربية. (17)

3 – معالم مدرسة الغد في الجزائر

يتحتم على المدرسة الجزائرية أن تتموقع بفاعلية دون إغفال للتحديات الداخلية والخارجية لأن غض الطرف عن متغيرات العصران في داخل الجزائر أو خارجها لا يزيدها إلا تهميشا، ويعترف وزير التربية الوطنية بأن المدرسة الجزائرية باتت في ملتقى طرق، وأن هناك إجماع على ضرورة تحررها تدريجيا من الضغوطات الناتجة من التزايد الكمي للمتمدرسين، وأن واجبها صار الإهتمام بتحسين النوعية، وهكذا فإن إصلاحها صار محتوما لا لأنه تم قطع أشواط معتبرة في مجال التمدرس بل ولمواكبة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها البلاد، وذلك لتتمكن من الاندماج في مجتمع عالمي يتطور بوتيرة سريعة، ويتسم بإتساع المعرفة والثروة التكنولوجية المتسارعة خصوصا في أنظمة الإعلام الآلي والاتصال ويضيف بأن ذلك ما حمله خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة بتاريخ 29 ماي 1999 في قوله: ' إنه آن الأوان لمباشرة إصلاح حقيقي للمدرسة وللمنظومة التعليمية، وأن نعكف معا على ضبط ماهية هذه المدرسة وتأسيسها وتنميتها باستمرار على نحو يجعلها مدرسة تمكن ناشئتها من بناء مستقبلها وهي منضوية انضواء فاعلا تحت لواء التطور العالمي في نطاق احترام ما جبلت عليه أمتنا من عبقرية خاصة وقيم مميزة '. (18)

وما يمكن تأكيده أن الدولة ومن أعلى مسؤول تحرص أن تكون المدرسة الجزائرية في المستقبل على صورة جديدة تراعى فيها خصائص الهوية الوطنية وتتفتح على متغيرات العلم والتكنولوجيا لكي تمكن روادها من التحكم في زمام أمورها وبناء مستقبلها بسيادة وقوة. ويظل هذا محض خطاب يحمل تصورا ومنطلقات، ولن يضمن قوته إلا حين يتحول إلى إجراءات تنفيذية ترجح كفة العمل على كفة الأقوال، ويظهر أن شروع الوزارة الوصية على التربة في طرح مجموعة من الاملفات للتفكير والإثراء هو معلم من معالم البداية لا غير، فقضايا البرامج التعليمية وتكوين المكونيين، والكتاب المدرسي، والتقييم والتوجيه، والتكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال، والشعب التعليمية، وثانويات الامتياز هي قضايا تتطلب التجديد لمدرسة تتوق إلى مستقبل أفضل.

ويسجل تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية إلى أنه بالرغم من المجهودات المبذولة فإن أكثر من مليون تلميذ سنهم ما بين 6 و15 لا يذهبون إلى المدارس، كما تلاحظ فوارق معتبرة ما بين الولايات فيما يخص نسبة التمدرس ويلاحظ المردود الضعيف للنظام التربوي بحيث أنه ومن مجموع 67 % من تلاميذ السن الواحدة لا يصل منهم إلا 21 % للسنة التاسعة أساسي بدون تكرار السنة،ووضعية التعليم الثانوي ليست أكثر حظا. (19)

ويتبين أن الخطاب الرسمي رغم اعترافه بضرورة تطوير المدرسة فإن المجهود المبذول في التنفيذ يظل غير قادر على تحقيق الأهداف في مجالات عديدة كالتمدرس ومحو الفوارق بين فئات المجتمع ونواحي تواجدها بالوطن، وكالتقويم والتوجيه وكالمردود التربوي نفسه. ولعل ذلك هو ما دفع وزير التربية إلى القول : "إن المدرسة الجزائرية الحديثة التي نأمل أن تحقق معالمها بفضل الإصلاح الذي نحن على أبوابه هي مدرسة المواطنة بمفهومها الشامل بحيث تنسج حول هذا المفهوم كل النشاطات التي تقوم بها المؤسسة التربوية فبالإضافة إلى كونها تربط أبناء نا بموطنهم بحبال وثيقة، فالمواطنة تكرس لديهم مبادئ إنسانية أساسية تماشيا مع اللوائح والقرارات الدولية.....". (20)

ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن التأكيدات الأساسية التي يتجه إليها التصور المستقبلي والجهد الرسمي تدور حول جملة من القضايا يفترض أن تكون مدار تخليق المدرسة الجزائرية مستقبلا، فتجاوز النقائص المرصودة، والايمان بضرورة العمل المشترك بين كل أطراف المجتمع واستدماج الإصلاح التربوي جميع الرؤى والقناعات هي ضمانات العمل التغييري المنتظر، الذي يقصد جعل المدرسة قادرة على تمكين الأجيال من بناء مستقبلها بثقة تزاوج بين احترام ثوابت الأمة الجزائرية، وبين الإنضواء تحت لواء التطور العالمي، ومعنى هذا تكون المواطن الجزائري القادر على التفاعل النافع مع متغيرات العالم المعاصر من دون التخلي عن هويته الوطنية. وفي هذا التوجه نحو تلك الأهداف ما يؤكد على كفاءة النظرة في استشعارها لمستقبل

المدرسة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يشهدها المجتمع الجزائري بوجه عام.

إن ' أطفال اليوم سيعيشون ويعملون في القرن الحادي والعشرون في عالم سيتزايد فيه دوما التعقيد والتكافل والتعرض للتحولات السريعة، وليس النمو السكاني والقيود الإقتصادية وبنى العمالة المتغيرة وتدهور البيئة، والتقدم البالغ للعلم والتكنولوجيا، وإزدياد انتاج المعارف والمعلومات وتبادلها سوى بعض الظواهر التي سيتعين على المجتمعات أن تواجهها'. (21) وهكذا فإنه يتعين على مدرسة الغد في الجزائر أن تواجه المتغيرات المستقبلية، وأن تجعل منها معالم حركة الإصلاح والتنمية المستمرة، وعليها أن تجيب بوضوح عن التساؤل الآتي : ما هي التربية التي يجب منحها لإعداد أجيال الغد لخوض المستقبل بثقة و إطمئنان ؟.

والإجابة على هذا السؤال تتطلب ضبط المضمون الحضاري المناسب للتربية في المستقبل، وحسب المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، يجب أن تساعد التربية على تفهم الأطفال والراشدين لثقافتهم الخاصة، الماضي منها والحاضر، لكن في نطاق مجتمع عالمي، لأن الإنفتاح على الثقافات الأخرى هو السبيل الوحيد لازدهار أي منها. وفي عصر الإبداع لابد من تربية الأجيال العربية الجديدة على الإبداع في جميع شؤون الحياة. (22)

ومن المفيد الإشارة إلى أن التأكيد على أن تتولى المدرسة المستقبلية شأن الثقافة الوطنية والعمل على ازدهارها يجيء في إطار الدور التقليدي للمدرسة غير أن التصدي له عمليا لا يمكن أن ينتهج أدبيات الممارسة البيداغوجية السابقة والمفاهيم الماضوية، أي أن يتم هذا الدور وفق روح العصر وما يميزها من علم وعمل، وبإنتهاج العقلانية مبدءا والعلمية أسلوب تفكير وعمل، وهذا ما يجعل من التفتح على العالم ضرورة لا ينبغي تحييدها أو التغافل عنها. ذلك لأن أهم التحديات ترتبط بأربعة متغيرات أساسية هي:

الاقتصاد والنمو السكاني، والعلم والتكنولوجيا، والوحدة العربية، وكل عنصر منها سيؤثر ويتأثر بتصور جديد للمجتمع، تصور قوي يتحدد بناء على إحتياجات الشعوب ويصمم من أجل تلبيتها عن طريق المشاركة الكاملة من الجميع في هذه العملية. (23)

ويعني هذا بالنسبة للمدرسة الجزائرية أن تأصيل مضامينها البيداغوجية ودورها الحضاري على مستوى مراعاة الخصائص الوطنية الثقافية، وعلى مستوى الإنضواء تحت لواء التطور العالمي يحتاج منها أن توطد نفسها في الإطار العربي الإسلامي وإلا تنعزل عنه فتضعف عن تحقيق تلك الأهداف المصيرية، وفي هذا المنحى يذكر تقرير اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في أهداف النظام التربوي وإطاره المرجعي أنه ' يجب أن يسهم.....في تكريس صورة الأمة الجزائرية بحيث يكون وطنيا وجمهوريا وشعبيا، مستجيبا لإحتياجات كل فرد من أفراد المجتمع في إطار روح الهوية الوطنية المبنية على العروبة والإسلام و الأمازيغية، وعلى التعلق بالأرض، وعلى معرفة التراث الثقافي والحضاري الوطني كما يجب أن يكرس مفهوم

الديمقراطية والتطور العلمي والتقني، وأن يكون متفتحا على العالمية '. (24) وعلى الرغم من التصور الشمولي العام الذي يبدو أن محرري التقريير إلتزموه، في الإجابة عن سؤال : أية مدرسة للغد ؟

وهو السؤال الذي يجب أن تعنى به – حسب (علي بن محمد) – المؤسسات الوطنية المختصة التي بيدها آليات تخطيط المستقبل كما أنه سؤال ترتبط الإجابة عنه – إلى حد ما – بالإجابة عن أسئلة فرعية أخرى هي بعدد ما في المجتمع من توجهات وحساسيات، كما أن النظرة إلى المستقبل تحمل طابع المواقف الذاتية والقناعات الشخصية خصوصا التي ترتبط بالماضي، إذ ليس تصور الغد إلا من تصور الأمس من خلال نظرة تقييمية للحاضر، وهكذا فإن ما نجنيه من إيجابيات وسلبيات منظومتنا التربوية هو مما بذرناه في الماضي، ولذلك وجب أن نضع في المدرسة ما هو كفيل بتخريج جيل من الجزائريين قادر على الإستجابة لمطالب الغد، وحل مشاكلها، وهو ما يتطلب إستقراء معطيات واحتمالات المستقبل، ويتعين على المجتمع أن يمنح الأولوية الفعلية للمنظومة التربوية، فمدرسة الغد ليست هي التي كما نريدها اليوم (25)، لذلك يأتي التأكيد على الإجماع الوطني كضرورة لبناء مدرسة الغد في الجزائر، وتتبرر الدعوة إلى استقراء متغيرات المستقبل بروح علمية مجردة عن الهوى والسياسوية.

وترصد (دار الحكمة) في نظرة إلى المستقبل الآفاق العلمية والتقنية العالمية والعربية فيما يلي:

- الثورة المعلوماتية، ممثلة في سياسات التطوير واحتكار التقنيات المعلوماتية.
- الإستنساخ البشري.
- نقل الأعضاء البشرية.
- الغزو الثقافي، ممثلا في محو الهويات والقيم الإجتماعية والقومية وتشويهها.

(26) وهذه الآفاق هي معالم عمل في بناء مدرسة الغد، يكون تمثلها في البرامج التربوية وما تستوجبه من توقيت وجوانب فنية أخرى مسألة حاسمة.

وأمام الذي تقدم، لابد من توافر كفايات أساسية في التعليم لفائدة الأطفال : حيازة اللغة المنظمة، نمو القدرات العقلية، وتوسعة فهم الفرد للعالم المحيط به،وهذا يستوجب تطوير مهارات استعمال اللغة القومية، مع إمتلاك لغة عالمية أخرى والتمكن من العمليات العلمية الأساسية كالقياس والتخمين والتقدير والعمليات التفاضلية، والتمرين على استعمال المبتكرات الرمزية مثل الحاسب الآلي والأدوات العلمية الأساسية وهي أدوات التحليل الرمزي، فالنموذج المعياري للتربة في العصر الجديد هو (التحليل الرمزي) وستقاس قوة الأمم بعدد المحللين الرمزيين الذين تعدهم مع العلم أن تربية المحلل الرمزي تقوم على أربعة أركان يتوجب على التربية إستعابها هي : التجريد، التفكير وفق منطق النسق، التجريد، والعمل المشترك (27)، ومن ثم فإن مراعاة جوانب كفايات التعليم وما تتطلبه من إعداد للمكونين ووسائل وسندات تربوية وغيرها ستكون تحديا لابد من النجاح فيه خصوصا وأن نوعية المخرجات التعليمية لن تسمح للمرحلة القادمة بالتهاون فيها أمام المنافسة العالية الدائرة بين النظم التربوية في العالم.

ومدرسة الغد في الجزائر ستجد نفسها أمام أهم الظواهر الآتية :
– عدد المعلمين سيتضاعف ليصل إلى نسب عالية.
– ضرورة رفع مستوى التعليم كيفيا.
– إن التعليم الكيفي لا يقوم على المحتوى و الطرق والأدوات والأهداف البيداغوجية بل يتسع ليشمل المحيط والإطار الإجتماعي للتلميذ،وهذا يتطلب تكيف المدرسة مع الواقع و الإرتباط بالقطاعات الأخرى للإسهام في بناء مجتمع الغد.
– إن العشرية القادمة تستدعي إدخال التحسينات للدخول في حقبة الحداثة والتجديد. (28) ويأتي الخطاب الرسمي التربوي راغبا في التغيير، آخذا في الإعتبار جميع تلك المتغيرات في رؤية تنظيرية متمرسة، ومتوازنة ومؤكدة على أن من أهم آفاق المدرسة الجزائرية في المستقبل هي أنها تربي الأجيال على المواطنة الصالحة في تأكيد ضمني أنها لم تنجح من قبل في تكريس هذا البعد.

ففي كلمة لوزير التربية الوطنية جاء أن العمل يتجه لإرساء أسس قوية لمدرسة جزائرية تربى على المواطنة أي :
– تمارس الديمقراطية في علاقاتها بين أفرادها وتعلم التلاميذ تحمل المسؤولية كاملة.
– تحرم العنف و تفتح أبواب الحوار.
– تعطي فاعلية ومعنى للمعارف المدرسية، فهي مدرسة للنجاح لا للرسوب، والتسرب والفشل.
– تدرب وتعلم تلاميذها على خدمة المحيط المدرسي والمحيط الإجتماعي (الحي) في إطار المنفعة العامة.
– تشجع على تفتح المواهب والإستعدادات الخاصة.
– مدرسة دؤوبة على ممارسة الأنشطة الفنية والرياضة البدنية. (29)

وتأسيسا على ماتقدم فإن الملاحظ أن إجماعا قائما حول ضرورة الإصلاح التربوي لبناء مدرسة جزائرية قوية في أدائها وعطائها تستطيع أن تستجيب إلى حاجات المجتمع في التطور والتنمية في عصر العولمة، إلا أن حركة التغيير لم تنطلق بعد رغم أن إرهاصات التغيير تلوح كمعالم في الأفق، وفي نفس السياق ترى اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية أن الوجهات الكبرى للمدرسة الجزائرية غدا تكمن في عشر إعتبارات تشيع في المشهد التربوي العالمي هي :
- تعميق ورفع مستوى الثقافة والتكوين القاعدي وهذا يستدعي تأجيل مراحل التخصص،وهذا يرجع إلى التطور السريع للمعارف وتعقدها وإلى المطالب التي تزداد يوما بعد يوم، ومن ثم يجد التعليم الثانوي نفسه يعيش إكتظاظا بسبب الضغط الإجتماعي،غير أن هذا لا يعني أن البلدان اضطرت إلى تمديد التمدرس الإلزامي، لأن ذلك مرهون بإمكاناتها المالية، وبوجاهة محتويات وتنظيم التعليم الممنوح كما وضحت ذلك ملتقيات "جومتيان ودكار" حول التربية للجميع.

- منح أولوية متزايدة للمتعلمين الذين أصبحوا في صدارة العلاقة التربوية البيداغوجية وهو توجه المدرسة العصرية على مستوى البرامج والمناهج والدعامات البيداغوجية وتكوين المعلمين، والهياكل والعلاقات الموجودة بين المدرسة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- يشرع في أوربا ادخال التعددية اللغوية في سن مبكرة (التعليم التحضيري)، وهو نفس المبدأ المطبق في الدول المغاربية وجل البلدان العربية.

- تنظيم التعليم والتكوين بشكل يسمح بأكبر تعددية مهنية ممكنة.

- التعميم التدريجي للتربة التحضيرية تحضيرا للتعليم القاعدي.

– الإقبال التلقائي على تعلم مفاهيم جديدة وتكنولوجيات حديثة خاصة بالإعلام والإتصال، ومواد أخرى ترتبط بالمواطنة والثقافة والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الطفل وحقوق الأقليات والدفاع عن المحيط وحماية البيئة.

– تفتح المدرسة على المحيط والتكفل بطلبات الأسر من التربية.

– استقلالية الهياكل البيداغوجية لتصبح صاحبة القرار، واشتراك المتعاملين في جميع المستويات.

– التأسيس القانوني للتعليم والتكوين الخاصين،على أن تنسجم مع الأهداف المحسنة للأداء وتقررها السلطات العمومية.

– تنوع الفروع والمسارات والمعابر الموضوعية لتمكين المتعلمين من ابراز مواهبهم وكفاءاتهم وقدراتهم في اختيار هذه المهنة أو تلك. (30)

فرفع مستوى التعليم القاعدي، وتأخير التخصص، توجه عالمي تحاول الدول الأخذ به وفق إمكانياتها، ويمكن للجزائر أن تعمل على ترشيد التسيير المالي للتربية لبلوغ هذا الهدف، أما جعل المتعلم أساس العملية التربوية البيداغوجة وإعتماد التعددية اللغوية مبكرا، والتعليم والتكوين لعالم متعدد المهن والإهتمام بالإعداد للمواطنة، ومنح بعض السيادة على القرار التربوي للهيئات المعنية، والخصخصة في التعليم وتوزيع المسارات والمعابر بين الشعب، فجميعها مبادئ يمكن الأخذ بها وفق آليات تتطلب أولا إشراك المعنيين والمتعاملين، وثانيا إعتماد البحث العلمي في التشخيص والتخطيط، فذلك من شأنه أن يمنح المدرسة الجزائرية ضمانات نجاح كافية.

خلاصة

واقع المدرسة الجزائرية بكل مكوناته البشرية والمادية والرمزية يمثل مدار حديث شعبي مشحون بالإنطباع السلبي في غالب المواقف، وهو بهذا لا يكون إلا طرف إجتماعيا قاعديا في هذا الرأي، إلا أن تلازمه حضورا وغيابا من حيث الاتجاه والقوة مع الخطاب الرسمي والخطاب الإعلامي والرؤية النقدية الحزبية يشير إلى أن هناك مراوحة جدلية بين طرفي المعادلة (الصورنة- الشعبية -والنخبوية).

ولأن جاء السياق التناولي لهذه المسألة مجمعا على نعت الواقع بالضعف فإنه حين التحليل ينشب الخلاف، وبغض النظر عن هذه الحركة فإن التحديات الداخلية

والخارجية باتت ملزمة للتغيير باتجاه الإرتقاء بالمنظومة التعليمية الوطنية فالعولمة وتداعياتها والانفجار المعرفي وسرعة تقدم العلوم والتكنولوجيا والمتغيرات الداخلية الثقافية والسياسية والاقتصادية هي جميعا دوافع ومبررات للتغيير والإصلاح التربوي الذي عليه أن يستوعبها بإيجابية ونجاح لضمان مكانة محترمة للمدرسة الجزائرية في الغد القريب أو البعيد.

المراجع

1. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي. تونس. 2000 ص .12
2. مسارع حسن الراوي " السياسات التربوية العربية وتحديات الربع الأول من القرن 21 ". **مجلة دراسات إجتماعية**. العدد 10. السنة الثالثة صيف 2001. قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة. بغداد ص .9،8
3. محمود أبو زيد إبراهيم، المضمون الاجتماعي للمناهج، مصر الجديدة : مركز الكتاب للنسر، 1991 ص .08
4. مسارع حسن الراوي ، مرجع سابق ، ص .08
5. بوفلجة غيات، انعكسات التربية الغربية على الشعوب الاسلامية، القاهرة : دار الكتاب الجامعي، 1991، ص .101
6. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص 12.
7. أ. افانوف ' أي مستقبل للبشرية في القرن القادم ؟ ' **مجلة الفيصل**، السعودية العدد 274 يوليو – اغسطس، 1999، ص ص 19، .20
8. محمود أبو زيد إبراهيم، مرجع سابق، صص 08، .10
9. مسارع حسن الراوي، مرجع سابق، صص 05، .06
10. وزارة التربية والتعليم، لجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقلفة، **مختارات في التربية والعلوم والثقافة**، نشرة فصلية، المنامة الحرين، العدد 51 يوليو 2000، ص .02
11. أ. افانوف ' أي مستقبل للبشرية في القرن القادم ؟ ' مرجع سابق، ص ص .17،19
12. كولن باور ' التعليم الفني والمهني في القرن الواحد والعشرين ' مختارات في التربية والعلوم والثقافة، مرجع سابق، ص ص 04، .07
13. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سالق، ص .24
14. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، بي،روت : مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص ص 147، .148
15. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص ص 25، .26
16. نفس المرجع ، ص ص 26، .30
17. محمد علي ضناوي، مقدمات في فهم الحضارة الاسلامية، الجزائر : مؤسسة حراء الاعلامية، 1993، ص ص 74، .50
18. وزير التربية الوطنية، افتتاحية مجلة المدرسة غدا، العدد التجريبي 2000. ص .03
19. جريدة الاحرار، العدد 1168، 2002، ص .05
20. وزارة التربية الوطنية ، من كلمة وزير التربية الوطنية في الملتقى الخاص بمحاربة العنف في الوسط المدرسي، **نافذ على التربية** العدد 33، 2001، ص .04
21. مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، ' اتجاهات المستقبل و تحدياته : التعلم من اجل القرن 21 ' **مجلة التربية الجديدة**، عمان الاردن. عدد خاص 65، ص .101

22. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مرجع سابق، ص 21.
23. نفس المرجع، ص 101.
24. جريدة الأحرار، مرجع سابق، ص 05.
25. علي بن محمد، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية، الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية، الجزائر : دار الأمة، 2001، ص ص 27، 28.
26. ورقة عمل بيت الحكمة في الملتقى الأول للمنتديات والمؤسسات الثقافية العربية، مجلة دراسات اجتماعية، مرجع سابق، ص 95.
27. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مرجع سابق، ص ص 22، 23.
28. اوقاسي لونيس، 'ازمة الادارة التربوية في الجزائر'مجلة العوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 13، جوان 2000، ص ص 27، 28.
29. وزارة التربية الوطنية، من كلمة وزير التربية الوطنية في الملتقى الخاص بمحاربة العنف في الوسط المدرسي نافذة على التربية، العدد 33، 2001، ص 04.
30. التقرير العام للجنة الوطنية لاصلاح المنظومة التربوية – مشروع – مارس 2001، ص ص 46، 47.